مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :18649

الرباط في : 13/5/2020

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التبليغ عن بعد بشأن حالات العنف ضد النساء والأطفال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يعرف المغرب، على غرار باقي دول العالم، تفشي فيروس كورونا المستجد، وهو ما دفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تميزت بطابع استباقي واحترازي، كان أبرزها إعلان حالة الطوارئ الصحية في سائر أرجاء التراب الوطني.

لقد نتج عن إعلان حالة الطوارئ الصحية التزام المغاربة بالمكوث في منازلهم، والحرص على عدم الخروج إلا للضرورة القصوى، غير أن الأرقام المرتبطة بحالات العنف ضد النساء منذ الشروع في تطبيق حالة الطوارئ الصحية أفسدت على المغاربة فرحتهم بجهود السلطات وانضباط نسبة قياسية من المغاربة للتدابير المعلنة، حيث كشفت الدورية رقم 20 س/ر.ن.ع، الصادرة عن رئاسة النيابة العامة بتاريخ 30 أبريل 2020، عن تسجيل ما مجموعه 892 شكاية تتعلق بمختلف أنواع العنف ضد النساء (الجسدي والجنسي والاقتصادي والنفسي...)، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 20 مارس و20 أبريل 2020، في وقت تم فيه تحريك الدعوى العمومية في 148 قضية فقط.

إن عدد الشكايات المسجلة يثير الكثير من القلق والخوف على السلامة الجسدية والنفسية للنساء، لاسيما إذا علمنا أن المئات منهن لم يستطعن التبليغ عن العنف الذي تعرضن له منذ الشروع في تدابير الحجر المنزلي، وهو ما يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود في هذا الباب، حيث إن الحاجة إلى ضرورة تعميم منصات الاستماع والتواصل وتقديم الشكايات إلى النيابة العامة عن بعد باتت ملحة، دون الحاجة إلى التنقل إلى المحاكم، وهو أمر بات في حكم المتعذر، بسبب التدابير المعلنة، وهو ما قد يشكل أكبر حاجز عن عدم التبليغ في حينه، مما ينتج عنه ارتفاع في حالات العنف وتفاقمها؛ وجدير بالتنويه أن مدينتي طنطان وأكادير، قد سارعتا إلى العمل بتقنية التبليغ عن بعد، وهي ممارسة فضلى يتعين تعميمها.

لذا، نسائلكم عن الإجراءات العاجلة التي تعتزمون القيام بها بخصوص تدابير التبليغ عن بعد بشأن حالات العنف ضد النساء والأطفال؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

اشریط مونی